وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 23 فبراير 2023

أخبار الطاقة

أرامكو تحدد حقول الاستخلاص المعزز للنفط في الجبيل لاحتجاز الكربون

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تعمل عملاقة الطاقة بالعالم، شركة أرامكو السعودية على تحديد الحقول التي يمكن زيادة إنتاجها من خلال الاستخلاص المعزز للنفط، وذلك عندما يبدأ تشغيل مركز جديد لالتقاط الكربون بقدرة 9 ملايين طن متري سنوياً في المجمع الصناعي بالجبيل في عام 2027، حسبما نشرت ستاندرد آند بورز جلوبال كوميونيتي إنسايتس إن أمس الاثنين.

ومن المقرر أن تصل أرامكو السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم، إلى هدف طاقة إنتاجية يبلغ 13 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027، لكن المصادر تقول إن مشاريع حقن الكربون لن تسهم في زيادة تتجاوز هذا الهدف، بحسب سامر أشقر، أحد كبار المسؤولين في أرامكو لشؤون الاستكشاف، على هامش حدث لصناعة الطاقة في البحرين يوم 19 فبراير.

وقال «لقد حددنا الحقول التي نريد حقن [ثاني أكسيد الكربون] فيها. هذا ما نقوم به الآن، نحن فقط نتأكد من أنها مطورة، ومحددة»، وأضاف أشقر «أحد الأشياء التي نتحدث عنها هو كيف نتأكد من أننا نحسن حقن ثاني أكسيد الكربون، وتكاليف النفقات الرأسمالية للحقن».

تعمل أرامكو على تطوير مركز احتجاز الكربون في مدينة الجبيل الصناعية المطلة على الخليج العربي كجزء من خططها للوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن يتم توسيع محطة الجبيل لتصل طاقتها الإنتاجية إلى 44 مليون طن متري / سنة بحلول عام 2035.

وقال نفس المصدر تعمل شركة النفط الحكومية السعودية مع شركة الخدمات النفطية العملاقة، إس إل بي وشركة الكيماويات، ليندي، لإنشاء مركز احتجاز الكربون الذي من المتوقع أن تساهم أرامكو فيه بستة

ملايين طن متري في المرحلة الأولية.

سيتم استخدام بعض ثاني أكسيد الكربون الذي يتم التقاطه في المركز لزيادة الإنتاج من الحقول المختارة التي تديرها أرامكو اعتبارًا من عام 2027 فصاعدًا. ومع ذلك، لن يكون هناك زيادة في السعة الإضافية بعد الاستخراج المعزز للنفط من خلال حقن ثاني أكسيد الكربون، حسبما قال أشقر.

وقال المسؤول: «في الوقت الحالي، نحافظ على قدرة إنتاج تبلغ 13 مليون برميل في اليوم في المستقبل القريب. وهذه دعوة للشركة للوصول إلى ذلك». وأضاف المسؤول: «مرة أخرى، نستجيب لذلك أيضًا. أنا واثق من الموارد التي لدينا، أنه يمكننا تلبية طلب المملكة، وكذلك الطلب العالمي».

وقالت أرامكو إن المملكة العربية السعودية تهدف إلى زيادة طاقتها الإنتاجية المستدامة إلى 12.3 مليون بحلول عام 2025، وفي النهاية 13 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027. كانت أرامكو قد قالت سابقًا إن الإضافات ستأتي بزيادات وتعوض بعض الانخفاضات الطبيعية، حيث من المقرر أن يوفر حقل الدمام 75 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2024، ومن المتوقع أن يضيف حقلا مرجان وبري البحريان 300 ألف برميل في اليوم و250 ألف برميل في اليوم على التوالي بحلول عام 2025.

ومن المتوقع أن تضيف توسعة حقل الزلف 600 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2026، كما من المقرر أن يضيف تطوير السفانية 700 ألف برميل في اليوم بحلول أواخر عام 2027. وقال أشقر إن الطاقة الإضافية المخطط لها للشركة البالغة مليون برميل في اليوم تسير على الطريق الصحيح دون أي تأخير يحد من النمو بحلول الموعد المحدد لعام 2027.

وقال المسؤول «هذه أنشطة إدارة مشروع عادية وصعبة. لا شيء من شأنه أن يؤخر إنتاجنا ويصل إلى مليون برميل إضافي». وكان أشقر يرد على سؤال مفاده أن حقل السفانية الذي يبلغ إنتاجه 1.3 مليون برميل في اليوم من الخام العربي الثقيل، والذي يقع في البحر، يواجه تأخيرات في إضافة سعة إضافية بسبب تقارير عن تباطؤ في إصدار حزم العطاءات المختلفة المتعلقة بتطويره.

كانت شركة أرامكو السعودية قد قالت انها على قناعة كبيرة بأن تقنية استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه ستضطلع بدور رئيسي في الجهود العالمية الرامية إلى تقليل الانبعاثات، مع ضمان استمرار تقدم العالم وازدهاره. وتعتمد تقنيات استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه على استخلاص ثاني أكسيد الكربون من المصدر أو من الهواء مباشرة، ثم يتم نقل تلك الانبعاثات وتخزينها في باطن الأرض، أو تحويلها إلى منتجات مفيدة. وقد استخدمت تقنية استخلاص الكربون منذ عقود كوسيلة للمساهمة في تحسين جودة الغاز الطبيعي، لكن مع تطوير تقنيات جديدة ورائدة يمكن الآن إزالة ثاني أكسيد الكربون وفصله إلى أجل غير مسمى. وإلى جانب ذلك، تعكف الشركة على اكتشاف طرق جديدة لإضافة قيمة إلى مخلفات غاز ثاني أكسيد الكربون وذلك من خلال تحويل هذا الغاز إلى منتجات صناعية وتجارية يمكن طرحها في الأسواق.

وتقول شركة أرامكو وانطلاقاً من موقعها كأكبر شركة متكاملة للنفط والكيميائيات في العالم، بإنها تؤمن بامتلاكها مقومات متميزة تمكنها من دفع عجلة التقنية والتعاون لمجابهة تحديات الانبعاثات العالمية. ومن هذا المنطلق، فإن الشركة تنتهج ممارسات وتقنيات مبتكرة تهدف إلى خفض الانبعاثات الكربونية، جعلتها في مصاف الشركات الأقل من حيث مستوى الانبعاثات الكربونية الناجمة عن أعمالها على مستوى قطاع الطاقة، فيما تواصل كوادرها المتميزة عملها في مجال استخلاص الكربون واحتجازه.

وتُعرَف عملية استخلاص الكربون واحتجازه بأنها استخلاص مخلفات غاز ثاني أكسيد الكربون من مصادر كبرى، مثل محطات الطاقة الكهربائية، ثم احتجازه في باطن الأرض للحيلولة دون انبعاثه في الغلاف الجوي. وتنفِّذ الشركة حاليًا أحد أكبر المشاريع التجريبية لاستخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه على مستوى منطقة الشرق الأوسط، حيث تبرهن من خلاله أن استخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون، وحقنه في مكامن النفط، واختبار جدوى استخلاص النفط بطريقة متطورة في هذه العملية صار أمرًا ممكنًا.

وتستطيع الشركة استخلاص 45 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا من غاز ثاني أكسيد الكربون ومعالجتها في معمل الشركة في الحوية. ويُنقَل غاز ثاني أكسيد الكربون في خط أنابيب بطول 85 كيلومترًا إلى حقل النفط في العثمانية. ويمكن بفضل هذه الطريقة احتجاز الغاز، والمحافظة على مستوى الضغط في المكمن، والمساعدة في استخراج كميات أكبر من النفط. وقد نجحت الشركة في مضاعفة معدلات إنتاج

النفط من أربعة آبار لديها، منذ تدشين فكرة حقن غاز ثاني أكسيد الكربون للمرة الأولى في عام 2015.

وأصبح مشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة أول مشروع لتخزين الغاز الطبيعي تحت الأرض في المملكة بحيث يضخ 1,5 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الطبيعي الفائض من شبكة الغاز الرئيسة في مكمن الحوية عنيزة في غير أوقات ذروة الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر البرنامج مرافق معالج غاز لإعادة إنتاج ما يصل إلى 2,0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز لإعادة ضخه إلى شبكة الغاز الرئيسة.

النفط ينخفض مع ارتفاع أسعار الفائدة ومخاوف الطلب على الوقود

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط الخام يوم أمس الأربعاء بفعل توقعات تشير إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الأرجح سيواصل رفع أسعار الفائدة في التعليقات التي ستصدر في وقت لاحق، مما يثير مخاوف من تراجع النمو الاقتصادي العالمي وتغذية الطلب.

تراجعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم أبريل 30 سنتًا إلى 82.75 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 0721 بتوقيت جرينتش بعد أن سجلت انخفاضًا بنسبة 1.2٪ يوم الثلاثاء. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط لشهر أبريل بمقدار 38 سنتًا إلى 75.98 دولارًا للبرميل. وانتهى عقد الخام الأمريكي لشهر مارس يوم الثلاثاء بانخفاض 18 سنتًا.

سيصدر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي محضر اجتماعه الأخير يوم الأربعاء، والذي سيمنح التجار لمحة عن كيفية توقع كبار المسؤولين لأسعار الفائدة بعد أن أظهرت البيانات الأخيرة أسعارًا أقوى من المتوقع للعمالة والمستهلكين في الولايات المتحدة. وتميل أسعار الفائدة المرتفعة إلى رفع الدولار، مما يجعل النفط المقوم بالدولار أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

ومع ذلك، أظهرت تقارير اقتصادية أخرى من الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، بعض العلامات المقلقة. وانخفضت مبيعات المنازل القائمة في يناير إلى أدنى مستوى لها منذ أكتوبر 2010، وهو الانخفاض الشهري الثاني عشر، وهو أطول خط منذ عام 1999.

وقالت سيرينا هوانغ، رئيسة قسم تحليل منطقة آسيا والمحيط الهادئ في فورتكسا، إن «المخاوف المتزايدة من الركود تحافظ على أسعار النفط، لكن السوق متفائل بحذر بشأن تعافي الطلب في الصين خاصة في

البنزين ووقود الطائرات».

فـي حيـن، أدت التوقعـات بتضـاؤل الإمدادات العالميـة وزيادة الطلب من الصين إلى تخفيف ضعف الأسـعار بشكل عام. ويتوقع المحللون أن تصل واردات الصين من النفط إلى مستوى قياسي في عام 2023 لتلبية الطلب المتزايد على وقود النقل ومع بدء تشـغيل مصافي التكرير الجديدة.

يأتي ذلك في الوقت الذي تتوقع فيه الصين ازدهار سـوق السـياحة هذا العام، بدءًا بموسـم سـفر صيفي مزدحـم وقـوي حيـث يتدفـق المسـافرون إلى وجهـات العطلات بعد أن أنهت الحكومة سياسـة عدم انتشـار فيـروس كورونـا التـي أبقت الناس فـي منازلهم لمدة ثلاث سـنوات تقريبـًا.

وفـي مذكـرة يـوم الأربعاء، أشـار دانييل هاينز، كبير محللي السـلع الأساسـية في بنك ايـه ان زد، إلى قيام بتروتشاينا المملوكتين للدولة ويونيبك بحجز 10 ناقلات عملاقة لاستيراد النفط من الولايات المتحدة الشهر المقبـل، أي مـا يعـادل حوالـي 20 مليون برميل من النفط الخام، كمؤشـرات على ارتفـاع الطلب الصيني.. الصين هي أكبر مسـتورد للنفط في العالم.

وقال بادن مور، رئيس أبحاث السـلع الأساسـية في البنك الأسـترالي الوطني: «ارتفعت أسـعار برنت وغرب تكسـاس الوسـيط بشـكل طفيف هذا الصباح بعد البيع على خلفية التعليقات المتشـددة الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي مؤخرًا، بعد بيانات مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتجين التي جاءت أقوى مـن المتوقع في الولايات المتحدة».

فـي حيـن أن إعـلان الأسـبوع الماضـي أن الولايـات المتحدة سـتبيع 26 مليـون برميل من النفـط الخام من احتياطياتها البترولية الاسـتراتيجية يضيف بعض الضغط الهبوطي على السـوق، يبدو أن العرض العالمي متدنيـاً مقابـل الفتـرة المماثلـة السـابقة بعد أخذ تخفيضـات الإنتاج من قبل روسـيا في الاعتبـار وأوبك+، بحسب مور.

وتعتزم روسيا خفض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا، أو نحو خمسة بالمئة من الإنتاج، في مارس

بعد أن فرض الغرب سقوف أسعار على النفط والمنتجات النفطية الروسية. وقال مور «في هذا السياق، ما زلنا نشهد إعادة انفتاح للصين وانتعاش في الطلب العالمي على الطائرات مما يدفع الأسعار للصعود». والصين هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

يتوقع المحللون أن تصل واردات الصين من النفط إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2023 بسبب زيادة الطلب على وقود النقل ومع بدء تشغيل مصافي التكرير الجديدة. وأصبحت الصين، إلى جانب الهند، من كبار مشتري الخام الروسي بعد الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي.

وقال محللون من بنك جولدمان ساكس إنه في الوقت نفسه، من المرجح أن يؤدي نقص إمدادات النفط في المستقبل إلى دفع الأسعار نحو 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام. وكتبوا أن الأسعار سترتفع «مع عودة السوق إلى العجز مع نقص الاستثمار وقيود النفط الصخري وانضباط أوبك الذي يضمن تلبية العرض للطلب».

وذكرت انفستنق دوت كوم، بأن أسعار النفط ارتفعت يوم الاثنين، لتعويض مقياس الخسائر الأخيرة، على الرغم من استمرار الضغوط من المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور الطلب قبل المزيد من المؤشرات من الاحتياطي الفيدرالي على مسار السياسة النقدية.

كانت أسعار النفط الخام تتكبد خسائر فادحة من الأسبوع السابق، حيث أدى التضخم الأمريكي الأكثر سخونة من المتوقع والتعليقات المتفائلة من بعض مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي إلى تصعيد المخاوف من المزيد من تشديد السياسة.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إعاقة النشاط الاقتصادي هذا العام، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تباطؤ الطلب على النفط. ينصب التركيز هذا الأسبوع الآن بشكل مباشر على محضر اجتماع فبراير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر يوم الأربعاء. فيما حافظ البنك المركزي على تصريحاته المتشددة خلال الاجتماع، ومن المتوقع إلى حد كبير أن يعكس محضر الاجتماع ذلك.

ومـن المقـرر أيضـًا هذا الأسـبوع أن يتحدث عدد كبير مـن المتحدثين الفيدراليين، إلى جانب قراءة مؤشـر نفقات الاستهلاك الشخصي - مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي -، ومن المتوقع أن يلقي المزيد من الضوء على السياسـة النقدية.

تراجعت أسـعار النفط بسـبب تنامي المؤشـرات على تخمة المعروض في الولايات المتحدة، بعد أن سجلت البلاد زيادة كبيرة في المخزون أعلى من المتوقع خلال الأسـبوع السـابق. كما أعلنت واشـنطن عن بيع 26 مليون برميل من الخام من الاحتياطي البترولي الاسـتراتيجي.

وكافحت أسعار النفط الخام حتى الآن هذا العام وسط مخاوف متزايدة من التباطؤ الاقتصادي العالمي حيث بدأت تظهر آثار الزيادات الحادة في أسعار الفائدة. لكن المستثمرون ما زالوا ينتظرون الانتعاش في الصين، حيث تعود البلاد للخروج من ثلاث سنوات من إغلاق كوفيد. من المتوقع أن يؤدي التعافي الاقتصادي في أكبر مسـتورد للنفط في العالم إلى دفع الطلب على الخام إلى مسـتويات قياسـية هذا العام، وفقًا لمنظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية.

كما حافظ بنك الصين الشعبي على أسعار الفائدة الرئيسية للرهن العقاري عند أدنى مستوياتها التاريخية يوم الاثنين، حيث تحاول الحكومة دعم النمو الاقتصادي بمزيد من إجراءات التحفيز. لكن البيانات الاقتصادية الواردة من الصين رسمت حتى الآن صورة متوسطة للنمو.

وقالت تسـفيتانا باراسـكوفا، من أويل برايس سـتتنافس السعودية وروسيا لتلبية الطلب المتزايد في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم. تبيع المملكة العربية السعودية نفطها الخام بموجب عقود طويلة الأجل، لذلك لديها حصة مضمونة من السوق الصينية.

لكـن صـادرات روسـيا إلى الصين ارتفعت إلى ما يقـدر بنحو 2.03 مليون برميل يوميا في يناير ارتفاعا من 1.52 مليـون برميـل يوميا في ديسـمبر. يتزايد طلب الصين علـى النفط مع إعادة فتح قيود كوفيد بعد ما يقرب من ثلاث سـنوات. يشـير اتجاه الطلب الأولي إلى إعادة الفتح بشـكل متقطع، لكن المحللين يقولون إن الصين ستكون مسؤولة عن نصف نمو الطلب العالمي على النفط هذا العام، مع وصول إجمالي الطلب

العالمي على النفط إلى مستوى قياسي.

وتعرض روسيا، بعد أن تحولت إلى آسيا لمبيعات النفط الخام والوقود بعد العقوبات الغربية، نفطها بخصومات ويمكن أن تجتذب المزيد من المشترين الصينيين الذين لا يلتزمون بسقوف أسعار مجموعة السبع. ويشير السعوديون إلى توقعات بحدوث انتعاش قوي في طلب الصين من خلال رفع أسعارهم بشكل غير متوقع في آسيا. لكن هذه الأسعار لا يمكن أن تنافس البراميل الروسية المخصومة، وقد يختار المشترون الصينيون طلب الحد الأدنى من الكميات المسموح بها من المملكة العربية السعودية بموجب العقود طويلة الأجل، حسبما يقول كلايد راسل، محلل السلع والطاقة في آسيا لدى اويل برايس.

كانت الزيادة المفاجئة في الأسعار هي أول زيادة في أسعار النفط السعودي لآسيا منذ سبتمبر، ومن المرجح أن تعكس توقعات السعودية بأن الطلب في آسيا سيرتفع من الربع الثاني فصاعدًا. ليست المملكة العربية السعودية وحدها المتفائلة بشأن تعافي الطلب على النفط في الصين.

وإعادة الافتتاح تضع ضغوطا تصاعدية على الطلب العالمي على النفط، وتقول وكالة الطاقة الدولية إن نصف نمو الطلب لهذا العام من المقرر أن يأتي من النمو الصيني في الاستهلاك. وقالت الوكالة في تقريرها عن سوق النفط لشهر يناير إن الطلب العالمي على النفط من المقرر أن يرتفع 1.9 مليون برميل يوميًا في عام 2023، إلى مستوى قياسي يبلغ 101.7 مليون برميل يوميًا، مع ما يقرب من نصف المكاسب تأتي من الصين بعد رفعها لقيود كوفيد.

وأشارت الوكالة إلى أن «الصين ستقود ما يقرب من نصف هذا النمو في الطلب العالمي حتى مع بقاء شكل وسرعة إعادة فتحها غير مؤكد». وقالت إن حظر الاتحاد الأوروبي على المنتجات النفطية الروسية - المطبق اعتبارًا من 5 فبراير - قد يعني قريبًا أن «ميزان النفط الموفر جيدًا في بداية عام 2023 يمكن أن يتم تشديده سريعًا مع تأثير العقوبات الغربية على الصادرات الروسية».

ومع ذلك، ارتفعت صادرات روسيا إلى الصين إلى ما يقدر بنحو 2.03 مليون برميل يوميًا في يناير، ارتفاعًا من 1.52 مليون برميل يوميًا في ديسمبر، وفقًا لبيانات رفينيتيف أويل ريسيرش. وللمقارنة، بلغ متوسط

واردات الصين من الخام السعودي حوالي 1.77 مليون برميل يوميا الشهر الماضي.

اشترت الشركات العملاقة الحكومية في الصين، مؤخرًا المزيد من النفط الخام الروسي ويمكن أن تزيد الواردات من روسيا لتلبية الطلب بنفط أرخص، وإذا تحركت الصين لملء احتياطياتها، فقد يقفز تناول النفط الروسي إلى 2.5 مليون برميل في اليوم.

بالإضافة إلى ذلك، قامت روسيا بالفعل بتحويل معظم صادراتها من زيت الوقود وزيت الغاز إلى آسيا والشرق الأوسط حتى قبل دخول حظر الاتحاد الأوروبي على المنتجات البترولية الروسية حيز التنفيذ في 5 فبراير. وقالت مصادر تجارية إن زيت الوقود الروسي يتحول إلى بنزين وديزل، مع الأخذ في الاعتبار المنتج الروسي الرخيص وعدم وجود حصص استيراد النفط الخام للعديد من المصافي الخاصة.

محللون: ذروة الطلب على الخام مستبعدة .. والمخاوف مستمرة بشأن مخاطر الإمدادات

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسواق النفط الخام دعما قويا بعد تأكيد الرئيس الأمريكي جو بايدن، أن النفط الخام سيظل مطلوبا لأعوام أخرى، في وقت يتفق الخبراء المستقلون على أن الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي سيزداد خلال الـ30 عاما المقبلة، في وقت تبقى فيه الضغوط الهبوطية على الأسعار ممثلة بشكل رئيس في مخاوف الركود وتوقعات أن يقدم الفيدرالي الأمريكي على رفع جديد لأسعار الفائدة لمكافحة التضخم.

ويقول محللون نفطيون إن ذروة الطلب على الخام مستبعدة في الأعوام المقبلة وإن أكبر اقتصادات العالم وهي الولايات المتحدة سيظل يعتمد على الخام لأعوام مقبلة، ولن ينخفض الاستهلاك بشكل حاد وإن التراجع سيكون بطيئا وقد يحدث بعد 2050.

وأشاروا إلى أن ارتفاع أسعار الخام بقفزات واسعة منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا أدى إلى حصد شركات الطاقة الكبرى أرباحا قياسية في العام الماضي، تجاوزت 200 مليار دولار وهو ما وضعها في بؤرة انتقادات الإدارة الأمريكية، التي تتطلع إلى زيادة الإنتاج لخفض أسعار الوقود وتقليل صعوبة أزمة الطاقة وتقليص أسعار الوقود بشكل خاص. ولفتوا إلى تسجيل السوق تخفيضات كبيرة في الأسعار على الخام الروسي الذي يتم تداوله حاليا بأقل بكثير من الحد الأقصى لسعر 60 دولارا للبرميل الذي فرضته مجموعة السبع ابتداء من الخامس من كانون الأول (ديسمبر) الماضي.

وفى هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة إن مزيج الطاقة العالمي سيظل يعتمد على النفط الخام كمورد رئيس بالتكامل مع موارد أخرى.

وأضاف أنه بالرغم من مكاسب أسعار الطاقة التقليدية الواسعة إلا أن أغلب شركات الطاقة الأمريكية لم تستثمر أكثر لزيادة الإنتاج المحلي واستمرت في سياسة ضبط المعروض ورفع الكفاءة وتعويض المساهمين في ظل توجس الشركات من توجهات الإدارة الأمريكية بشأن الاستثمارات النفطية الجديدة.

أما سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف فيرى أن السوق النفطية تواجه حالة من تباين وجهات النظر بشأن أنسب السياسات في إدارة العرض، في الوقت الذي تطالب واشنطن بزيادة

إنتاج النفط الخام على المدى القصير لإبقاء أسعار البنزين الأمريكية منخفضة، لكن الصناعة تريد سياسة طويلة الأجل تشجع الاستثمار في التوريد وتعطي تطمينات بأن صناعة النفط والغاز خاصة في الولايات المتحدة ستعامل بدعم قوي ومستدام من السياسات الفيدرالية ودون أي عقبات تنظيمية.

وأشار إلى أهمية الدعوة التي أطلقها معهد البترول الأمريكي، التى تطالب صانعي السياسات بضمان ازدهار إنتاج النفط الخام وتعزيز السياسات التي تدعم الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والتكرير في الولايات المتحدة وخارجها، خاصة في ضوء توقعات راسخة بأن الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي سيزداد خلال الـ30 عاما المقبلة.

ويشير أندريه ياني‌يف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة إلى أن خريطة الطاقة العالمية تبدلت في العام الماضي مع اندلاع الحرب وتحول أوروبا إلى موردين جدد بعد عقود من الاعتماد على النفط والغاز الروسيين، إلى أن الحظر الغربي وسقف الأسعار الذي فرضته مجموعة السبع أدى إلى ارتباك حسابات التجار، كما أدت الحرب إلى تسريع الاستثمار في الطاقة النظيفة.

وأكد أن شركات التكرير الهندية تواجه مشكلات في السداد لمشترياتها من النفط الروسي، بسبب سقف الأسعار المفروض على الصادرات الروسية من جانب الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع، لافتا إلى أن العقوبات منذ 5 ديسمبر الماضي تقيد تمديد الخدمات المصرفية والشحن والتأمين لصادرات الخام الروسي ما لم يتم تسعير الشحنة بأقل من 60 دولارا للبرميل، كما تم تطبيق قيود مماثلة على صادرات المنتجات النفطية الروسية منذ 5 شباط (فبراير) الجاري.

بدورها، تقول ليندا تسلينا العضو المنتدب للمركز المالي العالمي المستدام إن مخاطر العرض والأسعار عالية تستمر في التأثير في السوق النفطية مع تصعيد روسيا للحرب على أوكرانيا، كما من المتوقع أن تستمر التخفيضات في أسعار بيع النفط الروسي للتغلب على تداعيات الحظر وسقف الأسعار المفروض من الدول الغربية. وأشارت إلى أن أسواق الطاقة والسلع الدولية تواجه مزيدا من حالة عدم اليقين، ما يثير مخاوف بشأن مخاطر الإمدادات المستمرة وتوقع تسجيل عام جديد من الأسعار المتقلبة، موضحة أن التصعيد في أوكرانيا سيؤدي إلى اتخاذ الغرب موقف عقوبات أكثر صرامة، بينما تسارع روسيا في التحول نحو الأسواق الآسيوية، مشيرة إلى أن زيادة العبء الضريبي على منتجي النفط الروس قد يؤدي إلى نقص الاستثمار وانخفاض الإنتاج على المدى الطويل.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، استقرت أسعار النفط خلال تعاملات أمس، مع ترقب المستثمرين لتعليقات الفيدرالي الأمريكي على بيانات اقتصادية تشير إلى احتمال زيادة أسعار الفائدة، مما قد يخفض

النمو الاقتصادي ويحد من الطلب العالمي على الوقود.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم نيسان (أبريل) بشكل طفيف إلى 83.07 دولار للبرميل بحلول الساعة 02:42 بتوقيت جرينتش بعد انخفاضها 1.2 في المائة، الثلاثاء. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط لأبريل سنتا واحدا فقط إلى 76.35 دولار للبرميل. وانتهى عقد خام غرب تكساس لآذار (مارس) الثلاثاء على انخفاض 18 سنتا.

وأظهرت البيانات الأمريكية الأخيرة تجاوز قوة سوق العمل وارتفاع أسعار المستهلكين للتوقعات ومع ذلك، أظهرت تقارير اقتصادية أخرى من الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، بعض العلامات المقلقة، فقد انخفضت مبيعات المنازل القائمة في كانون الثاني (يناير) إلى أدنى مستوى لها منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2010، وهو الانخفاض الشهري الـ12، في أطول مدة متصلة منذ 1999.

ويميل الدولار للصعود في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، ما يجعل النفط المقوم به أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى. وأدت التوقعات بتضاؤل الإمدادات العالمية وزيادة الطلب من الصين إلى دعم أسعار النفط في الآونة الأخيرة. ويتوقع المحللون أن تصل واردات الصين من النفط إلى مستوى قياسي في عام 2023 لتلبية الطلب المتزايد على وقود النقل ومع بدء تشغيل مصافي التكرير الجديدة.

من جانب آخر، انخفضت سلة خام أوبك وسجل سعرها 81.94 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 82.02 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأربعاء إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاع سابق وأن السلة خسرت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 84.37 دولار للبرميل.

«مورجان ستانلي» يرفع تقديراته لنمو الطلب على النفط 36 ٪

الاقتصادية

رفع «مورجان ستانلي» تقديراته لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام بنحو 36 في المائة، استنادا إلى الزخم المتزايد نتيجة رفع الصين القيود المرتبطة بجائحة كوفيد - 19 وانتعاش قطاع الطيران، لكنه أشار إلى أن زيادة المعروض من روسيا سيعوض ذلك الزخم.

وقال البنك في مذكرة بتاريخ أمس الأول، «إن الاستهلاك العالمي للنفط من المتوقع أن يرتفع نحو 1.9 مليون برميل يوميا مقارنة بتوقعاته السابقة بأن يبلغ النمو 1.4 مليون برميل يوميا».

وذكر البنك «مؤشرات حركة النقل في الصين، مثل الازدحام، ترتفع بشكل مطرد»، بينما «عززت جداول رحلات الطيران توقعات الطلب على وقود الطائرات». وكتب محللون في البنك أن الإمدادات من روسيا كانت أكبر من المتوقع، ما أدى إلى عجز أقل قليلا مما كان مفترضا في النصف الثاني من العام، وبالتالي قلص المحللون توقعاتهم لسعر خام برنت في تلك الفترة إلى ما بين 90 دولارا ومائة دولار للبرميل مما بين مائة دولار و110 دولارات في السابق.

وتابع «توقعنا في السابق انخفاضا بنحو مليون برميل يوميا على أساس سنوي في 2023، ثم عدلناه إلى 0.4 مليون برميل يوميا»، في إشارة إلى توقعاته لإنتاج روسيا بالمليون برميل يوميا. وفي وقت سابق من الشهر الجاري، خفض «جولدمان ساكس» توقعاته لسعر خام برنت لـ2023 ورفع توقعاته للإمدادات العالمية لعامي 2023 و2024. وكانت أبرز التعديلات الصعودية من نصيب روسيا وقازاخستان والولايات المتحدة.

لأول مرة منذ 2020 .. سعر الغاز الطبيعي في أمريكا أقل من دولارين

الاقتصادية

تراجعت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة لأقل من دولارين لكل مليون وحدة حرارية، لأول مرة منذ 2020، في ظل استمرار عمليات البيع الكثيف من جانب التجار بعد تلاشى الأمل في زيادة الطلب.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء، أن سعر الغاز في تعاملات بورصة لندن للسلع تراجع إلى 1.987 دولار لكل مليون وحدة حرارية تسليم آذار (مارس) المقبل وهو أقل مستوى له منذ أيلول (سبتمبر) 2020.

ويمثل هذا التراجع في سعر الغاز تحولا كبيرا في سوق الطاقة العالمية التي شهدت ارتفاعات قياسية خلال العام الماضي، بسبب المخاوف من نقص الإمدادات على خلفية الحرب الروسية ضد أوكرانيا، لتصل أسعار الغاز لأعلى مستوياتها منذ 14 عاما، قبل أن تتراجع باطراد خلال الشهور الماضية مع تلاشى المخاوف من حدوث أزمة في الإمدادات.

في الوقت نفسه فإن الطقس الأفضل من المعتاد خلال الشتاء الحالي سواء في نصف الكرة الأرضية الشمالي خفف الطلب على الطاقة، ما أدى إلى استمرار مخزونات الغاز ووقود التدفئة عند مستوياتها الطبيعية رغم الانخفاض الكبير في الإمدادات القادمة من روسيا أحد أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم.

ومنذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي تراجعت أسعار الغاز بنسبة 70 في المائة تقريبا. كما أن تأخير إعادة تشغيل محطة فري بورت لتصدير الغاز الطبيعي في ولاية تكساس الأمريكية منذ الانفجار الذي تعرضت له في حزيران (يونيو) الماضي أسهم في الضغط على الأسعار نتيجة تراجع الطلب على صادرت الغاز الأمريكي المسال.

وكذلك، تراجعت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية، التي كانت قد ارتفعت بعد الحرب الروسية في أوكرانيا، قبل نحو عام، إلى مستوى لم تشهده منذ 18 شهرا.

وانخفض سعر الجملة للعقود الآجلة إلى أقل من 50 يورو لكل ميجاواط/ ساعة أمس، للمرة الأولى، منذ آب (أغسطس) 2021، وذلك استنادا إلى سعر الغاز الطبيعي الهولندي «تي تي إف»، وهو السعر القياسي للغاز في أوروبا.

وكان الاعتماد الكبير على الغاز الروسي قد أدى إلى أزمة طاقة، في القارة العام الماضي. وفي وقت ذروة الأزمة، تم دفع أسعار تقدر بأكثر من 300 يورو لكل ميجاواط/ ساعة.

لكن الطلب لم يكن كبيرا، كما كان يفترض، ويرجع ذلك إلى الطقس الشتوي المعتدل، والحملات التي تهدف إلى دعم توفير الطاقة. في المقابل، تمكنت الحكومات من تخزين كميات في منشآت الغاز الطبيعي.

إلى ذلك، نظمت ألمانيا والنمسا مجددا استخدام مرافق تخزين الغاز المشتركة الكبيرة في حال حدوث أزمة، إذ وقع الألماني روبرت هابيك وزير الاقتصاد وحماية المناخ وليونوره جفيسلر وزيرة حماية المناخ النمساوية على اتفاقية بشأن مرفقي التخزين «هايداخ» و«7 فيلدز» في النمسا أمس.

وتم بالفعل استخدام المرفقين الكائنين في مدينة زالتسبورج في ولاية النمسا العليا من قبل شركات من كلتا الدولتين. وجاء في بيان مشترك «إنه مع الاتفاقية الجديدة تضمن ألمانيا والنمسا لبعضهما بعضا الوصول إلى الاحتياطيات المخزنة، حتى في حالة توجيه الطاقة أو نقص الغاز».

الاتحاد الأوروبي وفر 12 مليار يورو من الغاز منذ بداية الحرب

الاقتصادية

وفر الاتحاد الأوروبي 12 مليار يورو «12.8 مليار دولار» من الغاز منذ الحرب في أوكرانيا بفضل زيادة توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بحسب ما كشفه تقرير صادر عن مركز أبحاث الطاقة «إمبر».

وجاء في التقرير الذي نشر أمس، أنه «بدعم من القدرة المتزايدة والظروف الجوية المواتية، أنتجت الرياح والطاقة الشمسية مستوى قياسيا من الكهرباء في الاتحاد الأوروبي منذ بداية الحرب».

وفي الشهور الـ12 الماضية، أنتج الاتحاد الأوروبي 10 في المائة، أو 50 تيراواط/ساعة، طاقة رياح وشمسية أكثر مقارنة بالفترة نفسها في 2021 - 2022، وفقا لـ«الألمانية».

وكانت هناك حاجة إلى 90 تيراواط/ساعة من الغاز لتوليد 50 تيراواط/ساعة من الكهرباء التي تم استبدالها بالطاقة المتجددة. وجاء في التقرير أن استيراد هذه الـ90 تيراواط/ساعة كانت ستكلف 12 مليار يورو.

وعلى الرغم من هذا التوفير، انخفضت واردات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي 5 في المائة فقط، وفقا لـ«إمبر».

ويمثل الغاز الروسي حاليا 16 في المائة من الواردات إلى التكتل مقابل 40 في المائة قبل عام.

وقالت سارة براون معدة التقرير الرئيسة، «مع مرور عام على حرب روسيا المدمرة في أوكرانيا، لا يزال من الأهمية بمكان أن يوسع الاتحاد الأوروبي بسرعة استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتحقيق استقلال دائم في مجال الطاقة». وخلص التقرير إلى أن الزيادة في استخدام الرياح والطاقة الشمسية هي السبيل الوحيدة للاتحاد الأوروبي «لتحقيق أمن الطاقة الدائم والاستقلال».

إلى ذلك، نفت روسيا رواية ألمانيا بشأن إطلاع موسكو على التحقيق بعد الانفجارين اللذين وقعا في سبتمبر الماضي في خطي نورد ستريم 1 و2 اللذين ينقلان الغاز من روسيا إلى أوروبا.

وقال دميتري بوليانسكي نائب المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة في اجتماع لمجلس الأمن الدولي بشأن القضية «إنهم رفضوا أو تجاهلوا كل محاولات تزويدنا بمعلومات، المزاعم التي تناقض ذلك خاطئة».

وكتبت ألمانيا والسويد والدنمارك، التي يمر عبرها خطا الغاز، خطابا لمجلس الأمن تشدد فيه على أن التحقيق المشترك من قبل الدول الثلاث ما زال مستمرا، ولم يتسن بعد معرفة موعد انتهائه.

وشدد الخطاب على أن الدول الثلاث أحاطت روسيا علما بشأن التحقيق المشترك، وهو ما يشير بوليانسكي

إلى أنه غير صحيح.

يزعم الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي «ناتو» أنه كان عملا تخريبيا، بينما اتهم الكرملين الولايات المتحدة بشن هجوم في سبتمبر 2022 على الخطين اللذين ينقلان الغاز من روسيا إلى أوروبا.

وتنفي موسكو أنها وراء الواقعة، وأشارت إلى أن الولايات المتحدة هي أكبر مستفيد من الهجوم على البنية التحتية للطاقة. وقال دبلوماسي في تصريحات صحافية «رغم ذلك، إنه من المتوقع أن تضغط روسيا لإجراء تصويت في الأيام المقبلة».

قانون التضخم يشجع «تسلا» على إنتاج خلايا السيارات الكهربائية في أمريكا

الاقتصادية

تركز شركة تسلا على إنتاج خلايا السيارات الكهربائية في أمريكا، بسبب الإعفاءات الضريبية، المدرجة، في قانون تقليص التضخم، الذي أصدره الرئيس الأمريكي، جو بايدن، طبقا لما ذكرته متحدثة باسم الشركة في ألمانيا.

وبدأت شركة تسلا جمع أنظمة البطاريات، في مصنعها الألماني، في مدينة جرونهايد، بالقرب من برلين، إلا أن إنتاج الخلايا هناك لم يعمل بشكل كامل، حسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وأضافت المتحدثة أنه «سيتم تركيب أنظمة بطاريات، في المركبات، محلية الصنع في المستقبل القريب»، وفقا لـ«الألمانية». وتجرى الاستعدادات على قدم وساق لإنتاج مكونات فردية، مثل الأقطاب الكهربائية، في مدينة جرونهايد، بما في ذلك شحن الأقطاب الكهربائية إلى أمريكا.

إلى ذلك، ذكرت شركة ستيلانتس.إن.في متعددة الجنسيات لصناعة السيارات، ومقرها هولندا أمس، أن عائداتها تحسنت في 2022 بأكمله، مقارنة بالعام السابق، حيث أعلنت خطة رئيسة لإعادة شراء الأسهم، وأضافت الشركة أن «عائداتها للعام كاملا زادت 18 في المائة، لتصل إلى 179.6 مليار يورو من 152.119 مليار يورو في العام السابق، ما يعكس صافي التسعير القوي وأسعار الصرف الإيجابية». كما تم التصريح للشركة أيضا بإعادة شراء حصة تصل إلى 1.5 مليار يورو، لتتم إعادة شرائها، بحلول نهاية 2023.

وزاد صافي الأرباح من العمليات المستمرة ليصل إلى 16.8 مليار يورو، من 13.3 مليار العام الماضي.

وفي السياق، أعلنت شركة التعدين الأنجلوأسترالية أمس، تراجع أرباحها القابلة للتوزيع على المساهمين بنسبة 41 في المائة إلى 12.42 مليار دولار خلال العام الماضي مقابل 21.09 مليار دولار خلال العام السابق.

وبلغت أرباح السهم الواحد خلال العام الماضي 819.6 سنت مقابل 1321.1 سنت للسهم خلال العام السابق، بتراجع 38 في المائة سنويا. وتراجعت أرباح الشركة قبل حساب الضرائب والفوائد 30 في المائة إلى 24.27 مليار دولار.

في الوقت نفسه تراجعت المبيعات المجمعة للشركة 13 في المائة، إلى 55.55 مليار دولار خلال العام

الماضي مقابل 63.50 مليار دولار خلال 2021.

وفي السياق، أعلنت شركة أوبل الألمانية للسيارات، المملوكة لمجموعة سيتلانتيس، حصول عامليها البالغ عددهم نحو 13 ألف شخص في ألمانيا مجددا على مكافأة سنوية بقيمة 2000 يورو. وقال رالف فانجيمان، مدير الموارد البشرية في أوبل، أمس: «هذه رابع دفعة على التوالي لعاملينا وأعلى مبلغ خلال سنة تقويمية. تم الاتفاق مع مجلس العاملين على حصة العاملين في الأرباح، مع أخذ الأهداف التي حددتها أوبل في الحسبان».

«كوب 28» يتطلع لمضاعفة تمويل «التكيف» مع تداعيات التغير المناخي

الشرق الأوسط

قال الدكتور سلطان الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدّمة الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف (كوب 28) الذي تستضيفه الإمارات هذا العام، إن المؤتمر يسعى لتحقيق الهدف العالمي بشأن التكيُّف مع تداعيات تغير المناخ، ووضع الصيغة النهائية للاتفاق على مضاعفة تمويل التكيّف.

وأوضح الرئيس المعيَّن لمؤتمر الأطراف (كوب 28) أن النقلة النوعية التي يحتاج إليها لتسريع التقدم تتطلب توفير التمويل بشكل مُيسَّر وبتكلفة مناسبة، مشيراً إلى أن التمويل المطلوب يُقدر بتريليونات الدولارات.

وأضاف: «من الممكّنات الرئيسية لتوفير هذا التمويل تطوير أداء المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف وصناديق الاستثمار المتخصصة»، وقال: «إننا بحاجة إلى جمع مزيد من التمويل بشروط ميسَّرة، وجذب مزيد من التمويل من القطاع الخاص، واستهداف البلدان الأشد احتياجاً إلى الاستثمارات، وسيكون هذا هدفاً رئيسياً لفريق رئاسة مؤتمر الأطراف (كوب 28)، وسنحشد جهود جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيقه».

وأشار الدكتور الجابر إلى أن العمل المناخي الفعّال يتيح خلق فرص عمل كبيرة وجديدة، وابتكار مجالات أعمال وقطاعات وصناعات جديدة، وتحقيق أكبر تحوُّل جذري في معدلات النمو البشري والازدهار منذ الثورة الصناعية الأولى.

جاء حديث الدكتور الجابر في كلمة له أمام «القمة العالمية للتنمية المستدامة» التي استضافها «معهد الطاقة والموارد» (تي آي آر إي) بمدينة نيودلهي الهندية، حيث أشار إلى الدور العالمي المهم للهند التي تتولى رئاسة «مجموعة العشرين» حالياً، والتي تمضي في طريقها لتكون ثالث أكبر اقتصاد في العالم قريباً.

وجدد التأكيد على أن رئاسة «مؤتمر الأطراف» (كوب 28) ستواصل الاستماع إلى الجميع، والتشاور والتواصل معهم، وجمعهم على طاولة المفاوضات، وضمان عدم ترك أحد خلف الرَّكب، كما سلط الضوء على أهمية الشراكات من أجل التقدُّم نحو بناء مستقبل مستدام للجميع.

وقال: «علينا ضمان أن التقدُّم سيحتوي الجميع بالفعل، وعلينا المحافظة على هدف عدم تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، وأن نضع حدّاً للافتقار إلى الطاقة والمياه؛ فلنوحّد جهودنا حول العمل المناخي من أجل دفع البشرية إلى الإمام، وإثبات أن بإمكاننا دعمَ العمل المناخي بشكل متزامن مع تحقيق النمو الاقتصادي».

وأضاف: «سأواصل خلال الأشهر المقبلة، وبالتعاون مع فريق مكتب مؤتمر الأطراف (كوب 28)، الاستماع إلى الجميع، والتشاور والتواصل معهم، بمن فيهم المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والقطاع الخاص، والحكومات، والنساء، والشباب».

ودعا الوزير الإماراتي إلى التكاتف ليكون «مؤتمر الأطراف» المقبل مؤتمر النتائج العمليّة واحتواء الجميع، وقال: «لنتذكر أن العالم يتقدم من خلال الشراكة، وليس الانغلاق. لنتّبع شعار (معهد الطاقة والموارد)، وهو أن أفضل طريقة للتنبؤ بالمستقبل صنعه، لذا، فلنبدأ العمل معاً على بناء مستقبل مستدام».

وقال إن التنمية المستدامة مهمة للهند وللعالم بأسره، معتبراً موضوع القمة (تعميم التنمية المستدامة والمرونة المناخية) دعوة للعمل موجَّهة للجميع، وهي ركيزة أساسية لمؤتمر الأطراف (كوب 28).

وأكد أن الإمارات تدعم توجه الهند، خلال قيادتها لـ«مجموعة العشرين»، بالتركيز على الإجراءات التي تُحدِث نقلة نوعية تسهم في تعزيز تبنّي الاقتصاد الأخضر والأزرق، وبناء مستقبل نظيف، وإتاحة نمو عادل ومستدام للجميع.

وجدَّد التأكيد على التزام دولة الإمارات الراسخ بهدف «اتفاق باريس»، للحد من ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض دون مستوى 1.5 درجة مئوية، لافتاً إلى أن التقدم المحرَز لا يزال بعيداً عن المطلوب.

السعودية تخفض إنتاجها النفطي اليومي 616 ألف برميل

عبدالرحمن المصباحي

عكاظ

كشف رصد أجرته «عكاظ»، أن السعودية خفّضت إنتاجها النفطي في شهر ديسمبر الماضي، وذلك للشهر الرابع على التوالي، ليصبح إجمالي إنتاج السعودية من النفط نحو 10.44 مليون برميل يومياً.

ووفقاً للرصد، تراجع إنتاج السعودية النفطي خلال 4 أشهر بقيمة 616 ألف برميل نفط يومياً، بعد أن بلغ إنتاج السعودية في شهر أغسطس الماضي نحو 11.05 مليون برميل نفط يومي.

يأتي ذلك بعد أن استمرت السعودية في رفع إنتاجها النفطي لمدة 16 شهراً متواصلاً، بدءاً من شهر مايو لعام 2021 عندما رفعت إنتاجها في ذلك الشهر إلى 8.54 مليون برميل نفط، واستمرت سلسلة صعود الإنتاج لمدة 16 شهراً حتى بلغت في شهر أغسطس نحو 11.05 مليون برميل، ليبلغ معدل الزيادة من شهر مايو 2021 حتى أغسطس 2022 نحو 2.51 مليون برميل نفط يومياً.

وكانت دول «أوبك بلس» قد وافقت في شهر أكتوبر الماضي على خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً، والذي يعد أكبر خفض للإنتاج منذ جائحة كورونا.

وكانت الأسعار قد تراجعت آنذاك من مستويات 120 دولاراً للبرميل، نتيجة عوامل ليست فنية في أسواق النفط، مثل قوة الدولار التي جعلت أسعار الخامات والسلع المقومة بالعملة الأمريكية أكثر ارتفاعاً على الدول التي تملك عملات أخرى، فضلاً عن موجة البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة لمعالجة التضخم.

كيف أضرت الزلازل بتصدير النفط من ميناء جيهان التركي على المتوسط؟

أحمد مصطفى

اندبندنت

أعلنت الشركة الكازاخستانية التي تصدر النفط عبر خط الأنابيب باكو - تبليسي - جيهان تأجي التصدير عبر الخط والميناء التركي على البحر المتوسط بسبب الزلازل التي تضرب تركيا منذ السادس من فبراير (شباط) الجاري.

ومنذ وقوع أول زلزال تم وقف تصدير النفط من ميناء جيهان التركي لتضرر مرافيء التصدير وأيضاً غرفة التحكم في الميناء، إلا أن تركيا أعلنت تقييم الأضرار وإصلاحها في خط الأنابيب الذي ينقل نفط كردستان العراق من حقول كركوك إلى ميناء جيهان وإصلاحها خلال أيام، وبالفعل تم تحميل شحنتين من النفط الكردستاني من ميناء جيهان إلا أن ذلك النفط كان من حاويات التخزين في الميناء، ثم توقف الشحن بعد ذلك لتعيد الشركة التركية المشغلة لخط الأنابيب والشحن تقييم الأضرار وإصلاحها.

كما أعلنت الشركة أن غرفة التحكم في مرافيء التصدير أصيبت بأضرار، لكنها قالت إن ذلك يمكن التغلب عليها بالتشغيل اليدوي إلى حين إصلاح الأضرار.

ويصدر نفط كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان من ميناء جيهان بواسطة خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان، كما يصدر الميناء نفطاً بطاقة 1.2 مليون برميل يومياً من تلك الدول ومن كردستان العراق.

استمرار تقييم الأضرار وإصلاحها

وقال المدير العام لشركة «تنكيز شيفرويل» في طاجيكستان كيفن ليون في مؤتمر صحافي «نعمل حالياً بالتعاون مع شركة 'كاز موناي غاز' لتحديد خط التصدير، وسيتم نقل النفط المنتج من حوض تنكيز عبر

السكك الحديد، ولسوء الحظ فإن الزلازل التي ضربت تركيا سببت أضراراً للبنية التحتية، وتحديداً مرفأ التصدير في ميناء جيهان التركي، ولذا لا نستطيع حتى إرسال شحنات اختبار ولهذا لم يحدد خط التصدير».

وكانت كازاخستان اتفقت مع الشركة المشغلة لخط الأنابيب لاستخدامه في التصدير بدءاً من الأول من يناير (كانون الثاني) الماضي على أن تصل شحنات تصدير النفط الكازاخستاني عبر خط الأنابيب وميناء جيهان التركي على البحر المتوسط إلى 1.5 مليون طن من النفط.

وينقل خط الأنابيب باكو - تبليسي - جيهان النفط الأذربيجاني الخفيف إلى صهاريج التخزين ومرافيء الشحن في ميناء جيهان، وبعد الزلزال الأول بأيام أُعلن أن تصدير النفط القادم للميناء التركي عبر خط أنابيب كركوك - جيهان يمكن استعادته بعد إصلاح الأضرار في الخط القادم من كردستان العراق.

وقالت السلطات التركية إن التسريب في مرافيء التصدير والأضرار التي أصابت غرفة التحكم يمكن إصلاحها خلال أيام قليلة على أن يعاود النفط الأذربيجاني التصدير، إلا أن شركة «بي بي أذربيجان» أعلنت «القوة القاهرة» وأوقفت تحميل الخام الأذربيجاني الخفيف من ميناء جيهان وقتها.

وفي الـ 12 من فبراير (شباط) الجاري أعلنت عودة تحميل الخام الأذربيجاني الخفيف من ميناء جيهان وكذلك نفط تركمانستان، ولم يتعرض خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان إلى أضرار من الزلازل عكس خط أنابيب كركوك - جيهان الذي تعرض لبعض الأضرار وتم إصلاحها خلال أيام قليلة بعد الزلزال الأول.

صادرات أذربيجان

وتصدر أذربيجان ما يصل إلى 650 ألف برميل يومياً من نفطها الخفيف عبر ميناء جيهان التركي، وبعد أسبوع من الزلزال الأول أكدت مصادر نفطية عراقية رسمية، بحسب ما ذكر تقرير «غلوبال كومونديتيز إنسايتس»، أن الضخ عبر خط كركوك - جيهان «بدأ في الزيادة ليصل إلى طاقته التشغيلية المعتادة في غضون أيام».

ويصدر ما يصل إلى 80 ألف برميل يومياً من نفط كردستان العراق عبر رصيفين في ميناء جيهان التركي، ومع الحظر الأوروبي لواردات النفط الخام والمشتقات من روسيا زاد الطلب من الدول الأوروبية على نفوط أخرى منها الخام الأذربيجاني الخفيف ونفط طاجيكستان، مما جعل تعطل التصدير ولو لأيام قليلة من الميناء التركي على البحر المتوسط يثير مخاوف المستوردين وبخاصة من أوروبا، ولذلك تعمل السلطات التركية على ضمان تشغيل خطي أنابيب باكو - تبليسي - جيهان وكركوك - جيهان بأسرع ما يمكن وبكامل طاقتهما لضمان عدم غياب كميات الخام عن العرض في السوق العالمية، ولذلك لجأت الشركة التركية المشغلة للميناء ومرافئ التصدير إلى استخدام آلية التفريغ والتحميل اليدوي حتى إصلاح الضرار التي أصابت غرفة التحكم للميناء، كما قامت بإصلاح الأعطاب التي أدت إلى حدوث تسريب في رصيفين، لكن تكرار موجات الزلازل التي تضرب المنطقة جعل الشركة الكازاخستانية تعلق التصدير عبر خط الأنابيب والميناء التركي حتى التأكد تماماً من إصلاح الأضرار.

سعر الكربون في أوروبا يقفز إلى 106 دولارات مع تخطي أزمة الطاقة

اقتصاد الشرق

ارتفعت تكلفة تصاريح الكربون في أوروبا إلى 100 يورو (106.59 دولار أميركي) لأول مرة بدعم من توقعات تحسن الاقتصاد وانتعاش الإنتاج الصناعي.

يتزايد الطلب على عقود الكربون تحسباً لتسبب انخفاض أسعار الغاز الطبيعي، في دفع بعض الشركات الصناعية نحو إنعاش الإنتاج الذي كُبح أو توقف العام الماضي، بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة.

في الوقت نفسه، فإن احتمال وجود قواعد مناخية أكثر صرامة يشير إلى احتمالية محدودية المعروض من حقوق إطلاق الانبعاثات، مما يردع بيع المشاركين في السوق لأي مخصصات فائضة لديهم.

قال ماركوس فرديناند، رئيس قسم التحليلات في «غرين فاكت» (Greenfact) ومقرها أوسلو، إن «التوقعات الاقتصادية المتفائلة، أو الأقل تشاؤماً، تعزز وضع المضاربين على صعود السوق، لقد شهدنا خروج الصناعات من السوق نظراً لارتفاع أسعار الغاز، بالتالي فإن انخفاض سعره مرة أخرى يعني صعود أسعار الكربون».

يأتي ارتفاع أسعار الكربون في وقت يعمل فيه صُناع السياسات على تشديد نظام تحديد سقف للانبعاثات وتنظيم تبادلها في الاتحاد الأوروبي لمساعدة التكتل على تحقيق هدف خفض الانبعاثات بنسبة 55٪ بحلول نهاية العقد من المستويات التي كان عليها في 1990.

ما زال يُنتظر أن تصوّت لجنة رئيسية في البرلمان الأوروبي على صفقة مبدئية، أبرمت في ديسمبر، من شأنها الحد بشكل أكبر من إمدادات مخصصات الكربون اعتباراً من العام المقبل.

ارتفاع أسعار الكربون

ارتفعت الأسعار المعيارية لنظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي إلى 100.70 يورو للطن يوم الثلاثاء، لتزداد مكاسبها بذلك إلى 20٪ العام الجاري. تفرض تصاريح الكربون، وهي أداة الكتلة الرئيسية لخفض التلوث، أسقفاً متناقصة للانبعاثات على آلاف المنشآت المملوكة للمرافق وشركات التصنيع وشركات الطيران.

قال أولف إيك، كبير مسؤولي الاستثمار بشركة «نورثلاندر كوموديتي أدفايزرز» (Northlander Commodity Advisors LLP)، الذي يراهن على ارتفاع أسعار الكربون في السنوات الأخيرة، إن هذا المسار سيستمر فقط في ظل احتمالية بلوغ سعر كربون 150 يورو بحلول الشتاء المقبل.

في مقابلة أجراها الثلاثاء عبر الهاتف، أوضح إيك :»لست مؤمناً حقاً بالأرقام السحرية، لكنني أعتقد أن الكربون يسلك اتجاهاً صعودياً طويل الأجل، كما أننا سنواصل رؤيته عند أعلى مستوياته على الإطلاق طوال العام الجاري».

أضاف أن الغزو الروسي آثار قلق السوق بشأن التباطؤ الاقتصادي، وهذا كان مدفوعاً بالارتفاع الشديد في أسعار الطاقة، وبعد أن عادت أسعار الطاقة إلى مستوياتها الطبيعية، فإن انبعاثات الكربون تعود أيضاً لمسارها الصعودي طويل المدى.

حساب انبعاثات 2022

الشركات التي لم تستطع تحمل تكاليف التحوط العام الماضي ربما تعود للسوق قبل الموعد النهائي لحساب انبعاثات العام الماضي، في أبريل المقبل. كما أن الصناعات التي أغلقت تماماً العام الماضي قد تشتري تصاريح جديدة بعدما أصبحت الطاقة رخيصة بما يكفي لتشغيلها.

ارتفع النشاط التجاري في منطقة اليورو بأسرع وتيرة له في تسعة أشهر في فبراير مع تعافي الإنتاج الصناعي ووسط انحسار اختناقات سلسلة التوريد، طبقاً لبيانات نُشرت اليوم الثلاثاء.

سيتم تشديد القواعد على الأرجح. كما سيؤدي إصلاح نظام تداول الانبعاثات المزمع في 2024-2027 إلى زيادة تناقص سقف الانبعاثات سنوياً إلى ٪4.3 من نسبتها الحالية البالغة ٪2.2، ومن ثم سيتسارع ما يُعرف بـ»عامل التخفيض الخطي» إلى ٪4.4 اعتباراً من 2028.

علاوة على «عامل التخفيض الخطي»، يعتزم التكتل الأوروبي خفض المخصصات بمقدار 90 مليوناً في 2024 و27 مليوناً في 2026، ليُترجم التخفيضان سوياً إلى تراجع نسبته ٪62 في حدود التلوث بحلول نهاية العقد الجاري مقارنة بمستوى 2005.

صُممت الأسقف الآخذة في الانخفاض وزيادة أسعار الكربون لتسريع التحول إلى التقنيات النظيفة. مع ذلك، فإن الارتفاع القياسي للأسعار سيُجدد على الأرجح إلى دعوات الشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة وبعض الحكومات للسيطرة على التكاليف أو إمكانية مخاطرتهم بإلحاق الضرر بالتعافي الاقتصادي الهش في المنطقة.

قيمة صادرات النفط السعودي تسجل أعلى مستوى في 10 سنوات

أحمد عمار

الطاقة

شهدت قيمة صادرات النفط السعودي انتعاشًا خلال العام الماضي (2022)، لتسجّل أعلى مستوى منذ 10 سنوات، مدعومة بقفزة سعر البرميل في السوق العالمية.

وكانت أسعار برميل النفط الخام قد واصلت ارتفاعها العام الماضي، لتصل إلى مستويات تاريخية خلال النصف الأول من 2022، نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية التي أربكت الأسواق، قبل أن تقلّص مكاسبها أواخر العام.

وسجّل الربع الثاني من العام الماضي أعلى قيمة لصادرات السعودية من النفط على مدار العام، بينما كان شهر يونيو/حزيران الأفضل أداءً على أساس شهري، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

صادرات النفط السعودي في 2022

حققت إيرادات صادرات النفط السعودي في 2022 نسبة نمو سنوية بلغت 61.42٪، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ 2012.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة، اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة، ارتفعت قيمة صادرات النفط السعودي خلال العام الماضي إلى 326.16 مليار دولار، مقابل 202.05 مليار دولار في 2021.

وكانت إيرادات السعودية من النفط قد تراجعت في عام وباء كورونا (2020) إلى 119.33 مليار دولار، مقابل 200.43 مليار دولار خلال 2019، و231.52 مليار دولار في عام 2018.

وبلغت قيمة صادرات النفط السعودي نحو 170.19 مليار دولار في عام 2017، مقابل 136.16 مليار دولار خلال 2016، و152.87 مليار دولار في عام 2015.

وفي عام 2014، سجّلت إيرادات صادرات النفط السعودي نحو 284.2 مليار دولار، مقابل 321.79 مليار دولار في عام 2013، ونحو 337.26 مليار دولار خلال 2012.

الربع الأول

ارتفعت قيمة صادرات النفط السعودي خلال الربع الأول من العام الماضي (2022) إلى 76.59 مليار دولار، مقابل 39.41 مليار دولار خلال الربع نفسه من العام السابق له.

وسجّلت صادرات السعودية من النفط خلال شهر يناير/كانون الثاني (2022) إيرادات بلغت نحو 22.26 مليار دولار، مقابل 13.55 مليار دولار خلال الشهر المقارن من عام 2021.

كما ارتفعت قيمة صادرات النفط السعودي، خلال شهر فبراير/شباط من العام الماضي (2022)، إلى 24.2 مليار دولار، مقابل 12.24 مليار دولار في الشهر نفسه من العام السابق له.

وفي شهر مارس/آذار (2022)، ارتفعت قيمة صادرات النفط السعودي إلى 30.13 مليار دولار، مقابل 13.62 مليار دولار في الشهر المقارن من 2021.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي إيرادات صادرات النفط السعودي خلال أول 9 أشهر من 2022:

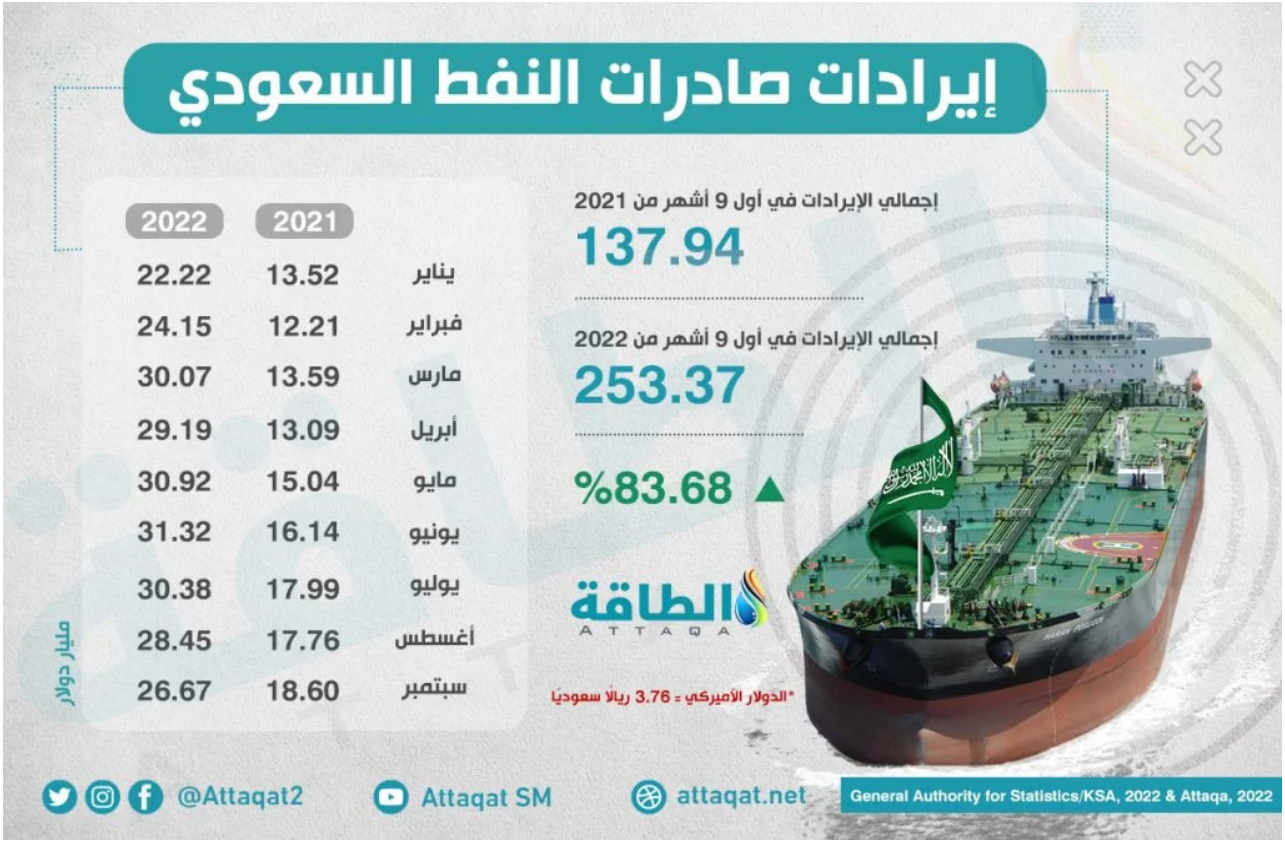

الربع الثاني

استمرت إيرادات صادرات النفط السعودي ارتفاعها خلال الربع الثاني من العام الماضي (2022) إلى 91.61 مليار دولار ، مقابل 44.35 مليار دولار خلال الربع نفسه من 2021.

وسجل الربع الثاني أعلى إجمالي لقيمة صادرات النفط السعودي خلال العام، بعدما سجّلت إيرادات شهر يونيو/حزيران أعلى مستوى خلال 2022.

وفي شهر أبريل/نيسان الماضي، ارتفعت إيرادات النفط السعودي إلى 29.26 مليار دولار، مقابل 13.12 مليار دولار خلال الشهر المقارن من 2021.

وسجل شهر مايو/أيار كذلك نموًا في قيمة الصادرات، لتصل إلى 30.98 مليار دولار، مقابل 15.07 مليار دولار في الشهر نفسه من العام السابق له.

كانت أعلى قيمة شهرية لصادرات النفط السعودي في شهر يونيو/حزيران عند 31.37 مليار دولار، مقابل 16.16 مليار دولار في الشهر المقارن من عام 2021.

الربع الثالث

على أساس فصلي، تراجعت قيمة صادرات النفط السعودي خلال الربع الثالث من 2022، ولكنها ظلت مرتفعة عند مقارنتها بالربع نفسه من 2021.

وتوضح البيانات أن إيرادات النفط السعودي سجّلت خلال الربع الثالث من العام الماضي (2022) نحو 85.64 مليار دولار، مقابل 54.42 مليار دولار خلال الربع المقارن من العام السابق له.

وفي يوليو/تموز الماضي، تراجعت قيمة صادرات النفط السعودي على أساس شهري إلى 30.43 مليار دولار، لكنها ارتفعت عند مقارنتها بالشهر نفسه من 2021، والذي بلغت فيه 18.01 مليار دولار.

سجّلت صادرات النفط السعودي في أغسطس/آب 2022 نحو 28.5 مليار دولار، مقابل 17.78 مليار دولار خلال الشهر نفسه من 2021.

وبلغت قيمة صادرات النفط السعودي في سبتمبر/أيلول العام الماضي نحو 26.71 مليار دولار، مقابل 18.63 مليار دولار في الشهر المقارن من 2021.

الربع الأخير

واصلت قيمة صادرات النفط السعودي تراجعها على أساس فصلي خلال الربع الأخير من العام الماضي (2022)، في حين ظلت مرتفعة عند المقارنة بالربع الرابع من 2021.

وبلغت قيمة صادرات النفط السعودي خلال الربع الرابع من العام الماضي نحو 72.32 مليار دولار، مقابل 63.87 مليار دولار خلال الربع نفسه من 2021.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، سجلت صادرات النفط السعودي قيمة بلغت 25.53 مليار دولار، مقابل 21.89 مليار دولار في الشهر ذاته من العام السابق له.

بينما بلغت إيرادات صادرات النفط السعودي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني (2022) نحو 23.99 مليار دولار، مقابل 21.46 مليار دولار خلال الشهر المقارن من 2021.

بينما سجلت قيمة صادرات النفط السعودي في ديسمبر/كانون الأول (2022) نحو 22.8 مليار دولار، مقابل 20.52 مليار دولار في الشهر نفسه من العام السابق له.

استثمارات الطاقة المتجددة عالميًا ترتفع إلى مستوى قياسي في 2022

أحمد شوقي

الطاقة

ارتفعت استثمارات الطاقة المتجددة في العالم إلى مستوى قياسي جديد خلال العام الماضي (2022)، لكنها ما زالت بعيدة عن المستهدف لتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050.

وبحسب تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) ومبادرة سياسة المناخ (CPI)، اليوم الأربعاء (22 فبراير/شباط 2023)، فإن الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة قد بلغ 499 مليار دولار عام 2022، مقابل 430 مليار دولار عام 2021، لكنه ما زال أقل من 40٪ من متوسط الاستثمار المطلوب سنويًا بين عامي 2021 و2030، وفقًا لسيناريو خفض درجات الحرارة العالمية 1.5 درجة مئوية.

وبحسب تقرير «المشهد العالمي لتمويل الطاقة المتجددة 2023»، ارتفع الاستثمار العالمي في تقنيات تحول الطاقة -بما في ذلك كفاءة الطاقة- إلى 1.3 تريليون دولار خلال عام 2022، بزيادة 19٪ على أساس سنوي، ونحو 50٪ عن مستويات ما قبل الوباء في عام 2019.

استثمارات تحول الطاقة

ترى «آيرينا» ضرورة ارتفاع استثمارات تحول الطاقة التراكمية إلى 131 تريليون دولار بين عامي 2021 و2050، من أجل تحقيق أهداف الحياد الكربوني.

وعلى المدى القصير، يحتاج العالم إلى استثمار ما يصل إلى 5.7 تريليون دولار سنويًا بين عامي 2021 و2030، وفق التقرير، الذي اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

ويرصد الرسم البياني التالي استثمارات تحول الطاقة عالميًا بين عامي 2004 و2022، وفق تقديرات

مؤسسة بلومبرغ نيو إنرجي فاينانس.

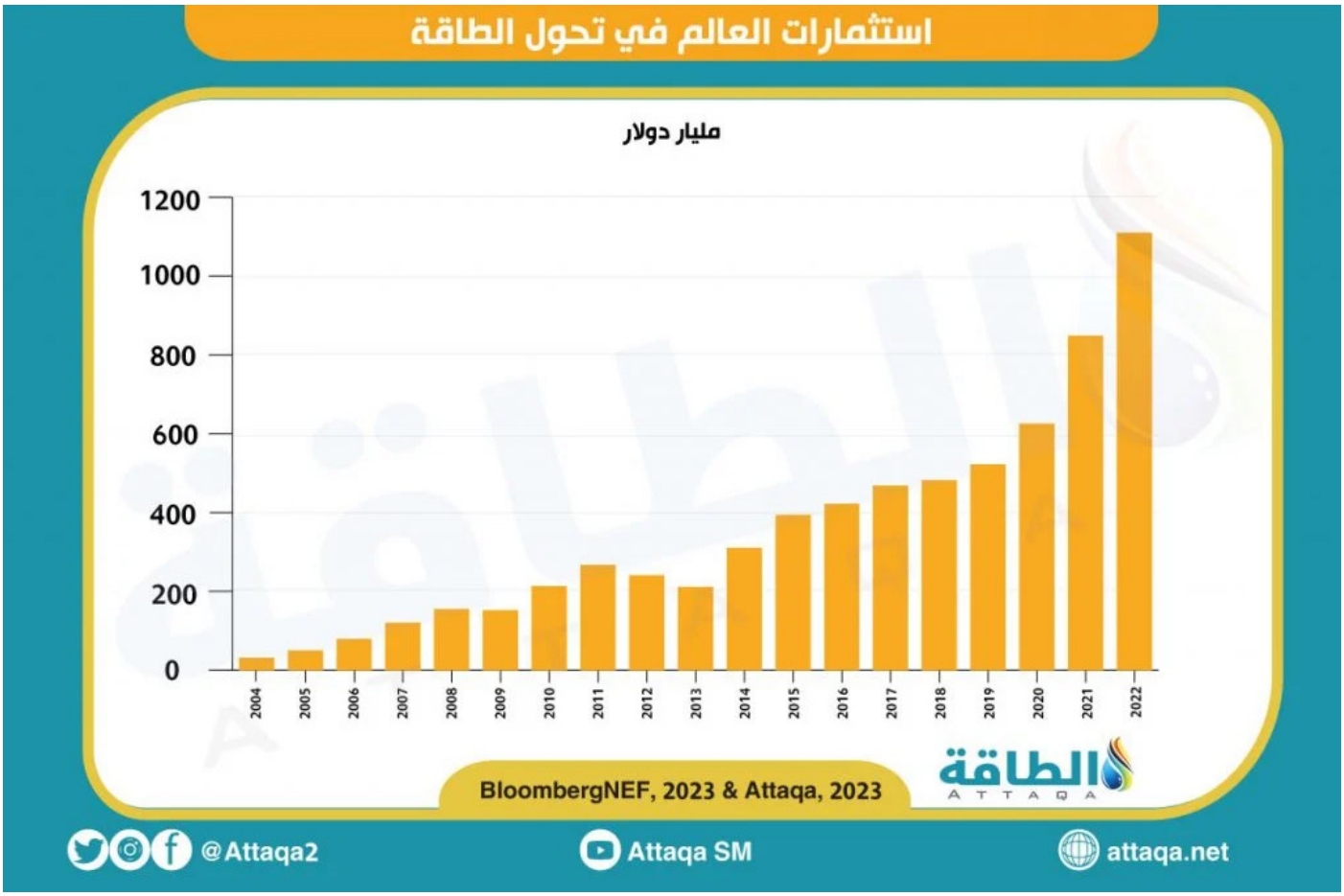

وأشار تقرير «آيرينا» إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق استثمارات الطاقة المتجددة خارج الشبكة الكهربائية، موضحًا الحاجة إلى 2.3 مليار دولار سنويًا في هذا القطاع بين عامي 2021 و2030، وهو أقل بكثير من الاستثمارات الحالية لعام 2021 عند 0.5 مليار دولار.

وعلاوة على ذلك، يجب ضخ الاستثمارات في تقنيات مختلفة وناشئة، لدعم تحول الطاقة، لأن الإنفاق العالمي أصبح متركزًا في مصادر معينة، إذ اجتذبت الطاقة الشمسية الكهروضوئية وحدها ٪43 من إجمالي الاستثمار في الطاقة المتجددة عام 2020، تليها الرياح البرية والبحرية بنسبة ٪35 و٪12 على التوالي، ويبدو أن الوضع كما هو عليه في 2022، وفق التقديرات الأولية.

ومن جهة أخرى، حتى تكون استثمارات تحول الطاقة عالميًا كافية لتحقيق سيناريو 1.5 درجة مئوية، يجب إعادة توجيه 0.7 تريليون دولار سنويًا من الوقود الأحفوري إلى التقنيات النظيفة.

ورغم ذلك، فإن استثمارات الوقود الأحفوري آخذة في الارتفاع مع أزمة الطاقة، إذ زادت البنوك الكبرى إنفاقها على النفط والغاز والفحم بمتوسط 0.75 تريليون دولار سنويًا منذ اتفاقية باريس للمناخ 2015.

وحتى تتحقق الأهداف المناخية يجب أن يقترن الإلغاء التدريجي للاستثمارات في أصول الوقود الأحفوري بإلغاء الإعانات لتحقيق تكافؤ الفرص مع استثمارات الطاقة المتجددة.

تفاوت واضح بين المناطق

تواصل منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ جذب غالبية استثمارات الطاقة المتجددة العالمية بنحو ثلثي الإجمالي العالمي في عام 2022، بقيادة الصين.

وبين عامي 2013 و2020 جذبت الصين وحدها ما يتراوح بين 23٪ و39٪ من الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة.

وبمقارنة تمويل مصادر الطاقة المتجددة عبر البلدان والمناطق، يُظهر التقرير أن التفاوتات الصارخة قد زادت بصورة كبيرة خلال السنوات الـ6 الماضية.

وتلقى ٪70 تقريبًا من سكان العالم، ومعظمهم يقيمون في الدول النامية والناشئة، ٪15 فقط من استثمارات الطاقة المتجددة في عام 2020.

وعلى سبيل المثال، تلقت دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل من ٪1.5 من الإنفاق العالمي على الطاقة المتجددة بين عامي 2000 و2020، وفي عام 2021، كان نصيب الفرد من الاستثمار في أوروبا أعلى بنحو 127 مرة من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

ويؤكد التقرير ضرورة تعزيز الإقراض للبلدان النامية، التي تتطلع إلى نشر مصادر الطاقة المتجددة، ويسلّط الضوء على الحاجة إلى التمويل العام لتقديم دور أقوى بكثير، يتجاوز التخفيف من مخاطر الاستثمار.

ويقول مدير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فرانشيسكو لا كاميرا: «من أجل أن يؤدي تحول الطاقة إلى تحسين الحياة وسبل العيش، تحتاج الحكومات وشركاء التنمية إلى ضمان تدفق أكثر إنصافًا للتمويل من خلال التعرف على الاحتياجات المختلفة للدول».

شكراً